

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IPF/1996/21
8 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات
الدورة الثالثة

٩ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

البحث العلمي وتقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات لإدارة المستدامة للغابات

العنصر البرنامجي الثالث - ٢: معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات

تقرير الأمين العام

موجز

استندت المناقشات الأولية التي جرت في الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات بشأن العنصر البرنامجي الثالث - ٢، إلى استعراض شامل للعمل المضطلع به حتى الآن بشأن وضع معايير ومؤشرات للتنمية المستدامة للغابات على الصعيد الوطني؛ ودراسة مدى شمول مختلف المبادرات الدولية للأبعاد الجغرافية والايكولوجية؛ وإمكانية المقارنة بين المعايير والمؤشرات التي استحدثتها هذه المبادرات. وتستعرض هذه الوثيقة الحالة الراهنة للعمل الدولي في هذا الميدان، وتقيّم التطورات الأخيرة، مع الإشارة بوجه خاص إلى المسائل التي أثارها الفريق في دورته الثانية. ويشير التقرير إلى مدى تزايد الوعي بالامكانيات التي توفرها هذه المعايير والمؤشرات والتحديات التي تطرحها الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات. ويحث المجتمع الدولي والبلدان، كل على حدة، باغتنام الفرصة لزيادة دعمها للسياسات وللمؤسسات الوطنية، ويؤكد أن مشاركة جميع الأطراف المعنية من خلال التنفيذ المبكر، من شأنه أن يساعد على إثبات صلاحية المفاهيم التي تم تحديدها. ويؤكد التقرير على الحاجة إلى اتباع نهج منرن لاستيعاب مختلف الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والقدرات المتاحة، لتيسير إدماج الاستنتاجات الجديدة ولتلبية الاحتياجات الناشئة. ويشير أيضاً إلى المجالات التي ينبغي تكثيف العمل بشأنها، ويبرز بعض القضايا التي تحتاج إلى مزيد من الايضاح. ويقدم التقرير بعض المقترحات لكي ينظر فيها الفريق بغية اتخاذ اجراءات بشأنها على الصعيدين الوطني والدولي.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١-٨ مقدمة
٥	٢-١٢ أولا - نتائج المناقشات التي أجراها الفريق في دورته الثانية
	 ثانيا - الوضع الحالي للمسائل التي أثيرت أثناء الدورة الثانية للفريق
٧	١٣-٣٧ الحكومي الدولي المخصص للغابات
٧	١٣-١٥ ألف - المفاهيم
٧	١٦ باء - توحيد المصطلحات
٨	١٧-١٨ جيم - مستويات التنفيذ
٨	١٩-٢٢ دال - التغطية الدولية للمؤشرات
١٠	٢٣-٣١ هاء - قابلية المعايير والمؤشرات للمقارنة
١٣	٣٢-٣٣ واو - تنفيذ المعايير والمؤشرات
	 زاي - المعايير والمؤشرات، ومنح شهادات للإدارة المستدامة
١٣	٣٤-٣٦ للغابات، ووضع علامات على منتجات الغابات
١٤	٣٧ حاء - تبادل الخبرات والدراية الفنية، ونشر المعلومات
١٤	٣٨-٦١ ثالثا - تقييم التطورات الأخيرة: أسباب التفاؤل
١٤	٣٨-٤٢ ألف - الموازنة بين المفاهيم والمصطلحات
١٥	٤٣-٤٦ باء - التغطية الدولية للمبادرات
١٧	٤٧-٥٦ جيم - تنفيذ المعايير والمؤشرات
١٩	٥٧-٥٩ دال - المعايير والمؤشرات وإصدار الشهادات لمنتجات الغابات
٢٠	٦٠-٦١ هاء - تبادل الخبرات والمهارات: نشر المعلومات

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٠	٦٢-٧٨ رابعاً - تحديات المستقبل
٢٠	٦٢-٦٣ ألف - مواهمة المفاهيم والمصطلحات
٢١	٦٤ باء - إمكانية مقارنة المعايير والمؤشرات
٢١	٦٥-٧٤ جيم - تنفيذ المعايير والمؤشرات
٢٣	٧٥-٧٦ دال - الاحتياجات من المعلومات، والقدرة المؤسسية والموارد
٢٤	٧٧-٧٨ هاء - تبادل الخبرات والدراية الفنية ونشر المعلومات
٢٤	٧٩-٩٢ خامساً - استنتاجات ومقترحات مقدمة لاتخاذ إجراءات

مقدمة

١ - ركز الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١^(١)، بشدة على مكافحة إزالة الغابات وفي المبادئ المتعلقة بالأحراج^(٢) على الحاجة إلى التوفيق بين الوظائف الانتاجية والأدوار الوقائية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤديها جميع أنواع الغابات. ووفقا للنداءات التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لاتخاذ اجراءات في هذا الشأن، وافقت الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الأفرقة الخاصة المعنية والمنظمات الدولية، بمواصلة "وضع معايير سليمة علميا ومبادئ توجيهية لإدارة جميع أنواع الغابات وصونها وتنميتها على نحو مستدام".

٢ - وفي الدورة الثالثة طلبت لجنة التنمية المستدامة من الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات الذي أنشئ في إطارها، تعزيز الاجراءات التي من شأنها أن تساعد على "تشجيع تنفيذ معايير ومؤشرات على الصعيد الوطني من أجل الإدارة المستدامة للغابات ودراسة جدوى زيادة تطوير المعايير والمؤشرات المتفق عليها دوليا التي يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز لتحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، مع الأخذ في الاعتبار الأحوال الإقليمية ودون الإقليمية للغابات وتنوع البيئات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية"^(٣) وطلبت للجنة كذلك من الفريق أن يستعرض ويدعم الاجراءات الملائمة من أجل "تيسير مشاركة المناطق والبلدان التي لم تسهم بعد في وضع معايير ومؤشرات للتنمية المستدامة للغابات؛ واقتسام الخبرات فيما يتعلق باختبار وتنفيذ هذه المعايير والمؤشرات؛ ودراسة الحاجة إلى تعزيز إمكانية المقارنة وملاءمة التقارب بين المبادرات الدولية في هذا الصدد"^(٤).

٣ - ووفقا للمقررات المتخذة في الدورة الأولى المعقودة بنيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أجرى الفريق خلال دورته الثانية المعقودة في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٦^(٥)، مناقشة أولية للعنصر البرنامجي الثاني من الضمة الثالثة بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.

٤ - وقدم تقرير الأمين العام عن معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات (E/CN.17/IPF/1996/10) استعراضا شاملا للعمل الذي تم الاضطلاع به لوضع معايير ومؤشرات على الصعيد الوطني من أجل التنمية المستدامة للغابات، وبحث التغطية الجغرافية والايكولوجية للمبادرات الدولية والجهود الجارية المبذولة لزيادة توسيع نطاق هذه التغطية، وناقش إمكانية المقارنة بين المعايير المحددة حاليا على الصعيد الوطني وامكانيات إيجاد مؤشرات مشتركة قابلة للتطبيق لتوصيف هذه المعايير اذا ما رؤي أن ذلك مستصوبا.

٥ - وفي الدورة الثانية، طلب الفريق إلى الأمانة العامة أن تقوم، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، بتوسيع نطاق بعض المسائل التي أثيرت في التقرير وفي خلال المناقشات. ومع التشديد أيضا على أن يتم بانتظام في دوراته المقبلة، تقديم معلومات حديثة مستكملة وإمكانية توجيه انتباهه إلى أي تطورات جديدة محتملة.

٦ - ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار الفقرتين ١٢ و ١٥ من البيان المتعلق بالتنوع البيولوجي والغابات الموجه من اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات (UNEP/CBD/COP/2/19).

٧ - وقد أعدت هذا التقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بوصفها الوكالة الرائدة المسؤولة عن العنصر البرنامجي الثالث - ٢، وبالتشاور مع أمانة الفريق الحكومي المخصص للغابات في شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ووردت تعليقات ومساهمات من أمانة الحلقة الدراسية الحكومية المعنية بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات (فنلندا)، ومن المركز الدولي لبحوث الغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، المعقودة بالاشتراك بين الفاو واللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويحيط التقرير علماً كذلك بالقائمة العملية لمؤشرات التنمية المستدامة الجاري إعدادها فيما يتعلق بالفصل ٨، (إدماج البيئة والتنمية في اتخاذ القرار)، والفصل ٤٠ (المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات) الواردين في جدول أعمال القرن ٢١.

٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه لم تتوافر بعد، وقت إعداد هذا التقرير، نتائج الحلقة الدراسية الحكومية الدولية المعنية بمعايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات، التي نظمتها في هلسنكي في آب/أغسطس ١٩٩٦ حكومة فنلندا بالتعاون مع الفاو والمنظمات الدولية الأخرى لدعم أعمال الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. غير أنه تم دراسة وثائق المعلومات الأساسية المتاحة فيما يتعلق بهذه الحلقة الدراسية. ولذلك يود الفريق اعتبار توصيات الحلقة الدراسية المشار إليها بوصفها تكملة لهذا التقرير.

أولاً - نتائج المناقشات التي أجراها الفريق في دورته الثانية

٩ - في المناقشات الأولية التي جرت بشأن معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات، التي استندت إلى تقرير الأمين العام (E/CN.17/IPF/1996/10)، أعربت البلدان عن مجموعة من الآراء. ويرد أدناه موجز لهذه المناقشات.

١٠ - أعرب الفريق عن تأييده بالاجماع لما يلي:

(أ) دراسة إمكانية إيجاد توافق عالمي في الآراء بشأن المفاهيم والمصطلحات والتعاريف المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) تعزيز السبل الرامية إلى توسيع وتكثيف الأنشطة في مجال تحديد معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات، ولا سيما في المناطق التي لم يتم بعد إشراكها في المبادرات الجارية، بما في ذلك السبل والوسائل اللازمة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي تعد فيها الغابات وأراضي الغابات ضرورية لتلبية الاحتياجات المعيشية لسكان الريف، والأشخاص الذين يقطنون الغابات؛

(ج) إيضاح الصلات القائمة بين الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني وعلى صعيد وحدات إدارة الغابات؛

(د) تعزيز السبل والوسائل لزيادة الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تبادل المعلومات والخبرات والدراية على الصعيد العالمي في جميع المسائل ذات الصلة بالمعايير والمؤشرات.

١١ - أعرب الفريق عن تحفظاته على ما يلي:

(أ) الربط بين المناطق الايكولوجية في مختلف مناطق العالم الجغرافية، كخطوة أولى نحو تحقيق معايير ومؤشرات للادارة الحراجية المستدامة تكون متسقة دولياً؛

(ب) وضع منهجيات لتحديد كمّ المؤشرات المسجلة في الوقت الحاضر بوصفها مؤشرات نوعية ووصفية؛

(ج) تقوية الآليات الرامية إلى تعزيز الصلات الشاملة لعدة قطاعات.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة عدد من النقاط، من بينها المفهوم الشامل للمعايير والمؤشرات في تحقيق إدارة مستدامة للغابات سليمة تقنيا وقابلة للاستمرار اقتصادياً، ومتوائمة مع الظروف والاحتياجات المتنوعة للبلدان كل على حدة؛ ونطاق المعايير ذات الصلة بالقيم والمزايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية؛ وضرورة اشراك جميع الأطراف المعنية بالكامل في تخطيط وتنفيذ الادارة المستدامة للغابات؛ والحاجة إلى إيجاد طائفة واسعة ومتنوعة من المؤشرات التي تعكس الواقع الوطني؛ والحاجة إلى توافر المرونة التي تتيح إدماج الاحتياجات الناشئة للمجتمعات وتطبيق نتائج البحوث الجديدة في الاستراتيجيات التي يتم وضعها؛ ووضع معايير ومؤشرات على الصعيدين الاقليمي والوطني وعلى مستوى وحدات إدارة الغابات، وإقامة صلات وعلاقات بين هذه الأصعدة، وتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بالاجراءات والتنفيذ؛ وإمكانية و/أو استصواب تحقيق التقارب أو الاتساق على الصعيد الوطني؛ وإجراء الاختبارات الميدانية على المستوى الوطني وعلى مستوى وحدات إدارة الغابات؛ وإقامة صلات مع برنامج المنظمة الدولية للأخشاب المدارية "سنة ٢٠٠٠ المستهدفة"؛ والعلاقة بين العمل المتصل بمعايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات من جهة، وشهادة ضمان جودة المنتجات الحراجية، من جهة أخرى؛ وضرورة كفاءة عدم استغلال تطوير وتنفيذ العمل في مجال المعايير والمؤشرات لدعم الحواجز التجارية من جانب واحد فيما يتعلق بالمنتجات الحراجية، أو لتقييد مركز بلد معين فيا يتصل بالمساعدة الانمائية الرسمية؛ وضرورة إيلاء الاهتمام الواجب بتلك الأفرع الواردة في "المبادئ المتعلقة بالغابات" التي تتناول موضوع تقديم المساعدة المؤسسية والتقنية والمالية إلى البلدان النامية.

ثانيا - الوضع الحالي للمسائل التي أثّرت أثناء الدورة
الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

ألف - المفاهيم

١٣ - في الحوار الدولي الجاري بشأن الغابات جرى التسليم عموماً بأنه توجد معايير تحدد العناصر الأساسية للإدارة المستدامة للغابات يمكن على أساسها قياس مدى استدامة الغابات. وكل واحد من هذه المعايير يتصل بعنصر أساسي لاستدامة الغابات ويتميز بمؤشر أو أكثر من المؤشرات النوعية أو الكمية أو الوصفية. كذلك يمكن إجراء تقييم موضوعي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تلبية الغايات والأهداف العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني على أساس تقييم دوري لتلك المؤشرات أو للآثار العامة لتدخلات إدارة الغابات أو لنتائج عدم التدخل أو للضغوط المرتبطة بالأنشطة الخارجة عن الحرجة (مثل الملوثات المنقولة عن طريق الهواء وتغير المناخ). وتقتضي الاستدامة بشكل عام أن تسير الاتجاهات ذات الصلة بجميع المؤشرات المتفق عليها في نفس الاتجاه (المستصوب) بمرور الزمن.

١٤ - وينبغي تحديد المؤشرات في سياق الواقع الوطني. وإن كان لا يمكن تحديد كمية جميع المؤشرات، ويقتضي الأمر توافر مؤشرات كمية ونوعية معاً، مع استكمالها في بعض الحالات بمؤشرات وصفية، لبيان الواقع الوطني بصورة وافية بالغرض وتيسير إعداد تقييمات وتقارير دورية، مما يؤدي في النهاية إلى اتخاذ التدابير السياسية التي تفضي إلى ممارسات الإدارة المستدامة للغابات.

١٥ - وسيكون من الضروري اشترك جميع الأطراف المعنية بصورة منهجية ومتواصلة في كافة مراحل العمل، بما في ذلك المؤسسات الحكومية ومالكو الغابات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية ومجموعات السكان الأصليين وسكان الغابات الأصليين وغير الأصليين والمنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بالأمر، وذلك للمساعدة على ضمان سلامة النهج المتبع بوجه عام والتنفيذ في الوقت المناسب واستدامة الجهود بمرور الزمن.

باء - توحيد المصطلحات

١٦ - تحدد المعايير العناصر الأساسية للتنمية المستدامة للغابات، وبالتالي فهي تشكل ضمناً تحديداً مقبولاً بوجه عام للمفهوم الحالي للتنمية المستدامة للغابات. وفضلاً عن ذلك فإن معظم المبادرات الدولية الجارية بشأن هذه المعايير والمؤشرات تتضمن قوائم بالتعريفات ذات الصلة بالمصطلحات الأساسية التي تستخدمها. ورغم أن هذه التعريفات التطبيقية غير متطابقة تماماً إلا أنه يبدو بصفة عامة أنها متوائمة. وتكاد تكون جميع المؤتمرات الوطنية والدولية التي عقدت منذ عهد قريب بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات قد شددت كذلك على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى توافق عالمي في

الآراء بشأن المفاهيم والمصطلحات الأساسية وعلى ضرورة ربطها بالمصطلحات المستخدمة في ميادين أخرى ذات صلة بالحراجة، منها على سبيل المثال الجرد والتقدير والتقييم.

جيم - مستويات التنفيذ

١٧ - جرى خلال السنوات الماضية تحديد معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات على الصعد الإقليمية والوطنية ودون الوطنية (أي، وحدة إدارة الغابات). ورغم أن من المسلم به عموماً أنه توجد صلات بين هذه المستويات من ناحية المفاهيم وأن ثمة حاجة لأن تقوم البلدان بضمان توحيد هذه المفاهيم من حيث مدلولها على الصعيدين الوطني ودون الوطني، إلا أنه لا تزال توجد بعض المسائل التي لم تحسم، خاصة لدى التطرق للصلات بين تنفيذ المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الوحدات المعنية بإدارة الغابات.

١٨ - ومن المسلم به على نطاق واسع أنه لا يمكن لأي غابة بعينها، إذا أخذت بمعزل عن الغابات الأخرى، أن تستوفي جميع معايير الاستدامة على الصعيد الوطني. بيد أن من المهم أن تكون أهداف إدارة الغابات، في الغابات كل على حدة أو في الوحدات المعنية بإدارة الغابات، مكتملة لبعضها البعض، وأن تسهم مجتمعة وبطريقة منسقة في تحقيق الأهداف الوطنية العامة للاستدامة. وبعبارة أخرى، فإن من المقبول -- بل ومن الضروري -- تحديد الأولويات وتحديد شكل هرمي لقيم هذه الأولويات فيما بين المعايير المتفق عليها والمقاييس ذات الصلة بكل معيار في أي غابة بعينها، لكي يتسنى بذلك إبراز الظروف والاحتياجات والأولويات المحلية في أي ظرف بعينه. وينبغي تحديد هذه الأولويات في إطار الخطط الوطنية العامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعمليات المقايضة الممكنة باتخاذ تدابير التعويض في غابات أو مناطق حراجية أخرى.

دال - التغطية الدولية للمؤشرات

١٩ - أحرز تقدم كبير منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بصياغة الأفكار وتحديد المعايير والمؤشرات في مجال التنمية المستدامة للغابات في أجزاء عديدة من العالم. وبناء على طلب البلدان المعنية، يجري أيضاً العمل على اتخاذ التدابير فيما يتعلق بالبلدان والمناطق التي ظلت حتى هذا التاريخ بمنأى عن المبادرات الدولية المتعلقة بتلك المعايير والمؤشرات لإشراكها فيها بصورة متزايدة.

٢٠ - وترد في الجدول ١ (انظر أيضا الفرع الثالث أدناه)، لمحة عامة عن التغطية الجغرافية للمبادرات الدولية التجارية والمدرجة في الخطط بشأن المعايير والمؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة للغابات.

الجدول ١ - التغطية الجغرافية للمبادرات الدولية الجارية

مساحة الغابة ^(أ) (بآلاف الهكتارات)	عدد البلدان	المنطقة الإيكولوجية والمبادرة
٩٠٤ ٥٧٧ ١ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٨ ^(ب) ١٢	الغابات المعتدلة والشمالية ^(ب) عملية هلسنكي عملية مونتريال
١ ٣٠٥ ٠٤٦ ٥٤٠ ٠٠٠ ^(د)	٢٥ ٨	الغابات المدارية البلدان المنتجة الأعضاء في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (ITTO) اقترح تارابوتو
٢٧٨ ٠٢١	٢٧	غابات المناطق الجافة المناطق الجافة بأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى
١٠ ٥٧٣ ٢١ ٧٥٥	١٨ ٩	المبادرات المدرجة في الخطط شمال أفريقيا والشرق الأدنى ^(د) لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية ^(د)

(أ) استند في المعلومات المتعلقة بـ "منطقة الغابات" الى ورقتي الغابات رقم ١١٢ و ١٢٤ من ورقات منظمة الأغذية والزراعة المتصلتين بمساحة الغابة (باستثناء أية "مساحات حراجية أخرى").

(ب) بعض البلدان ممثلة في أكثر من مبادرة واحدة، وفي مقدمتها روسيا (حيث تبلغ مساحة الغابات فيها ٧٢٩ ٧٣٩ هكتار)، وهي ترد في عمليتي هلسنكي ومونتريال معا.

(ج) يشير عدد البلدان الى الدول الموقعة على قراري هلسنكي ١ و هلسنكي ٢؛ بالإضافة الى الدول المستقلة حديثا التي اشتركت فيما بعد في أنشطة "عملية هلسنكي"؛ فضلا عن ألبانيا، التي لم توقع أصلا على القرارين المذكورين ولكنها اشتركت في أنشطة "عملية هلسنكي" منذ عهد قريب.

(د) من بين البلدان المشتركة وعددها ٨، تنفرد سورينام وحدها بأنها الدولة غير العضو في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية.

(هـ) غابات الأمازون فقط.

(و) اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع للمنظمة، المقرر عقده بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في القاهرة، خلال الفترة ١٥-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

(ز) اجتماع الخبراء المزمع عقده من قبل لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية في كوستاريكا أو هندوراس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مع احتمال تقديم مساعدة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢١ - والمبادرات الدولية الحالية والمقترحة تنصب في الوقت الحاضر إما على المناطق الجغرافية، كما هو الحال بالنسبة لعملية هلسنكي ومبادرة الشرق الأدنى المدرجة في خطط منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ أو على أساس مناطق إيكولوجية عريضة، كما هو الحال بالنسبة لعملية مونتريال (المناطق المعتدلة والشمالية) ومبادرة مناطق أفريقيا الجافة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة، وأنشطة المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (المناطق المدارية الرطبة)؛ أو على مجموعة من المناطق الجغرافية والإيكولوجية، وكثيرا ما يجري تنفيذها تحت مظلة من التجمعات الإقليمية أو دون الإقليمية التي تقوم على اعتبارات شاملة وسياسية وذات صلة بالسياسات العامة، كما هو الحال بالنسبة لمقترحات تارابوتو (بلدان معاهدة التعاون في منطقة الأمازون) والمبادرة المخططة لأمريكا الوسطى (لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية).

٢٢ - وبينما يمكن للنهج الاقتصادي - الإقليمي أن ييسر التفاهم العلمي، فمن المسلم به على نطاق واسع أنه يوجد ما يدعو لضمم القيام مبكرا بإقرار التدابير الموصى بها من قبل المحافل الحكومية الدولية أو المجموعات السياسية الرئيسية لأن القبول على الصعيد السياسي وصعيد السياسات العامة يعتبر شرطا مسبقا للالتزام الوطني الدائم ولاستمرار التنفيذ على الصعيد الوطني. وكثيرا ما تؤدي المحافل المعنية بالسياسات العامة ذات الصلة مهامها على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي وعلى الأصعدة الدولية. ولهذا أصدر الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، في دورته الثانية، دعوة قوية لمواصلة العمل على صعيد المناطق الجغرافية.

هـ - قابلية المعايير والمؤشرات للمقارنة

٢٣ - عند استعراض نتائج المبادرات الجارية قد يلاحظ وجود تناظر جيد بين معايير الاستدامة. ويرد في الجدول ٢ موجز بمعايير الإدارة المستدامة للغابات على المستوى الوطني التي جرت صياغتها في إطار خمس مبادرات دولية.

الجدول ٢ - المعايير المحددة في المبادرات الدولية الجارية

المناطق الجافة بأفريقيا	تارا	المنظمة الدولية للأخشاب المدارية	مونتريال	عملية هلسنكي	المعايير
					المستويات
لا	نعم	نعم	لا	لا	وحدة إدارة الغابات
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الصعيد الوطني
لا	نعم	لا	لا	لا	الصعيد العالمي
					الفئات المواضيعية
					موارد الغابات
نعم	نعم ^(ب)	نعم	نعم ^(د)	نعم	الحجم
نعم ^(ع)	لا	لا	نعم	نعم	دورات الكربون في العالم
نعم	-	لا	نعم	نعم	صحة النظم الإيكولوجية للغابات وحيويتها
نعم	نعم	نعم ^(د)	نعم	نعم	التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للغابات
					وظائف الغابات
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الانتاجية
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحماية والبيئية
					الاحتياجات الإنمائية والاجتماعية
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الوظائف والظروف الاقتصادية والاجتماعية
					الإطار المؤسسي:
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم ^(هـ)	الإطار القانوني وإطار السياسات، والقدرة على تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

ملاحظة:

- (أ) في عملية مونتريال، لا تعد موارد الغابات معياراً منفصلاً، بل مؤشراً لمعيارين آخرين هما: الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ والإبقاء على القدرة الانتاجية للنظم الإيكولوجية للغابات.
- (ب) في اقتراح تارابوتو، دمج معياراً "حجم موارد الغابات" و "التنوع البيولوجي" في معيار واحد هو "الحفاظ على الغطاء الحرجي والتنوع البيولوجي".
- (ج) في الاقتراح الخاص بالمناطق الجافة في أفريقيا، دمج معياراً "دورات الكربون في العالم" و "حجم موارد الغابات" في معيار واحد.
- (د) وضعت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية مجموعة من المبادئ التوجيهية التكميلية التي تتصدى لمسألة التنوع البيولوجي بدلاً من إدراج هذه المسألة باعتبارها معياراً في المبادئ التوجيهية لإدارة الغابات.
- (هـ) في عملية هلسنكي يدرج معيار الإطار المؤسسي من خلال مؤشرات وصفية ترتبط بكل من المعايير الستة الأخرى.

٢٤ - ويتبين من دراسة الجدول ٢ أن بلدانا شتى مشاركة في مبادرات مختلفة سبق ووافقت على معايير موحدة واعترفت بها، وهي معايير تعد على الصعيد العالمي عناصر أساسية للإدارة المستدامة للغابات. وقال كثيرون أيضا إنه قد يمكن صياغة "مجموعة أساسية" مقبولة دوليا مؤلفة من عدد محدود من المؤشرات الموحدة.

٢٥ - ولكن لا يوجد حاليا سوى تشابه جزئي بين المؤشرات المحددة بأنها تميز المعايير المطروحة على المستوى الوطني من بين المبادرات الجارية. كذلك هناك فوارق مميزة في إعطاء أهمية إلى مؤشرات شتى بين بلد وآخر وفيما بين البلدان التي تعمل تحت مظلة أي واحدة من المبادرات الدولية. وهذا يعكس قيما واحتياجات اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية ودينية متنوعة، تعمل ضمن أطر قانونية وأطر متعلقة بالسياسات عادة ما تكون محددة بفرادى البلدان. ويوجد توافق عام في الآراء على ضرورة الاحتفاظ بطائفة واسعة من المؤشرات لاستيعاب هذه الفوارق المعترف بها.

٢٦ - والتوافق العام والعالمي في الآراء بشأن المعايير، من ناحية، والقياس القائم في مجموعات المؤشرات الذي يشاهد في الأعمال الجارية، من ناحية أخرى، هما جانبان مفهومان. ومن المهم الاعتراف بالفوارق الكامنة بين دور المعايير والمؤشرات في مجال التنفيذ الفعلي للاستراتيجيات الموضوعية. ويعد هذا الاعتبار أيضا ذا أهمية خاصة عند التفكير في التنسيق أو التقارب المحتملين.

٢٧ - ولوحظ أنه ليست هناك حاجة لأن يؤثر التقارب المحتمل بالضرورة على جميع المؤشرات بنفس الطريقة: فمن شأن "مجموعة أساسية" دولية أن تركز على الأرجح على بعض المؤشرات الكمية المتصلة بمقاييس بيولوجية وفيزيائية يمكن مقارنتها بين البلدان بسهولة أكبر مما يمكن مقارنة المؤشرات الاجتماعية^(١).

٢٨ - ورئي أن مزايا توافق الآراء تكمن، بين جملة أمور، في إمكانية دمج المؤشرات المشتركة ضمن آليات كآلية تقييم موارد الغابات العالمية وبالتالي تيسير الإبلاغ الوطني عما أحرز من تقدم في تحقيق الأهداف المشتركة المعلنة مع المساعدة على تحديد الاتجاهات الدولية العامة. ويمكن أن تشكل مثل هذه المجموعة الأساسية من عدد من البارامترات الكمية المشمولة في التقييم الدوري لمنظمة الأغذية والزراعة لموارد الغابات، والتقارير الوطنية المحتملة في المستقبل والمطلوبة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر والمعلومات المجموعة من أجل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض.

٢٩ - واستنادا إلى بعض الخبراء يمكن أن يؤدي السعي إلى "عالمية" المؤشرات على المستوى الدولي أو الإقليمي، على حساب "الخصوصية" المنطبقة على بلد معين أو على مجموعة بلدان متشابهة في أوضاعها، إلى إضعاف ما تحقق من تقدم حتى الآن. غير أن خصوصية المؤشرات لن تقلل من الحاجة إلى كفاءة

الوضوح الكامل بشأن طبيعة كل مؤشر، وكيف يقاس بدقة، ورسم حدود الثقة فيه، والأهمية المتصورة للاتجاهات مع مرور الزمن.

٣٠ - ورغم أنه سيتعين على أي عملية ترمي إلى تعزيز التقارب العام للمعايير والمؤشرات أو التنسيق الدولي، أن تتبع نهجا دقيقا متدرج الخطى، فإن هناك اتفاقا عاما على ضرورة التعزيز بصورة نشطة للشفافية والحوار الدولي الهادف إلى تشجيع قابلية المقارنة في قيمة مجموعات المؤشرات الموجودة التي جرى وضعها لظروف معينة والاعتراف المتبادل بهذه القيمة.

٣١ - إن كفاءة قابلية المقارنة بين المبادرات الجارية وتبادل خبرات التعلم القيمة وربط المبادرات الجديدة والناشئة من الناحية النظرية بمبادرات يجري تنفيذها أصلا، من شأنه المساعدة على تجنب انتشار النهج المتنافرة.

واو - تنفيذ المعايير والمؤشرات

٣٢ - ينطوي تنفيذ استراتيجيات قطاع الغابات المسترشدة بإطار مقبول دوليا للمعايير والمؤشرات، على قيام البلدان بإعادة تأكيد أهمية المعايير المحددة بالنسبة للحالة الوطنية، وعلى قيام جميع الأطراف المعنية باعتمادها من حيث المبدأ. كما تنطوي على قيام فرادى البلدان باستعراض واختبار الإمكانيات العملية لقياس مؤشرات محددة وتقييمها دوريا على الصعيد الميداني مع تقييم أهميتها بالنسبة للحقائق البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية السائدة في البلد المعني. وفي آخر المطاف، ستساعد المعايير والمؤشرات المعتمدة على المستوى الوطني على توجيه السياسات الوطنية، وقد تؤدي إلى تكييف القواعد والأنظمة والقوانين الوطنية النازمة لأساليب إدارة الغابات في البلد.

٣٣ - ورغم ما حققه التفكير النظري من تقدم كبير، فإن العمل لا يزال في مراحله المبكرة بالنسبة للتنفيذ الفعلي على مستويات وحدات إدارة الغابات.

زاي - المعايير والمؤشرات، ومنح شهادات للإدارة المستدامة للغابات،

ووضع علامات على منتجات الغابات

٣٤ - هناك قبول عام بأن المعايير والمؤشرات المحددة على المستوى الوطني توفر الإطار اللازم لتوجيه عملية تحديد المعايير والمؤشرات المنطبقة على مستوى وحدة إدارة الغابات، وبأن العمل على المستوى الثاني هو من مسؤولية كل بلد على حدة. ويمكن لتقييمات الأداء المنفذة على مستوى وحدة إدارة الغابات، ووفقا للتعريف المقبولة دوليا للإدارة المستدامة للغابات، أن تسهم إسهاما مباشرا في اتباع أساليب الإدارة المستدامة للغابات. ويرتبط وضع العلامات على المنتجات الحرجية، بما في ذلك تحديد الجهات التي تعاقبت على رعايتها، ارتباطا أكبر بالجانبين التجاري والتسويقي لما يوصف على نطاق واسع بأنه منح

الشهادات، ومن شأنه تيسير أو حفز التحسينات التي تضيف على ممارسات الإدارة المستدامة للغابات كرد مباشر على الإشارات "الخضراء" للسوق وما يرتبط بها من مزية تنافسية.

٣٥ - إن منح شهادات للمنتجات المستمدة من الغابات المدارة بصورة مستدامة يعني من حيث الجوهر وضع معايير أداء لمنطقة حرجية معينة. ولا تزال الصلات المحددة بين المبادرات التي تهدف إلى تحسين إدارة الغابات، من ناحية، ومنح شهادات لإدارة الغابات من ناحية أخرى، كجزء من وضع علامات على منتجات الغابات، من الناحية الأخرى، صلات غير واضحة، كما لا تزال الاختلافات في الرأي فيما يدور من نقاش عالمي دون حل عموماً. وقد انتهى المؤتمر الدولي لمنح الشهادات ووضع العلامات (المعقود في ٣١٦-٢ أيار/مايو ١٩٩٦، في برسبين، استراليا) إلى أن منح الشهادات ووضع العلامات أداتان يمكن أن تكونا مفيدتين، في جملة أدوات كثيرة أخرى، في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ولهذا فإن فعالية هذه الأدوات وغيرها تحتاج إلى مزيد من التحليل والتقييم.

٣٦ - وفيما يذهب رأي إلى أن منح الشهادات عملية يمكن أن يعزز الإدارة المستدامة للغابات من خلال مكافأة "أفضل الممارسات" بحوافز مدفوعة من قوى السوق، يذهب رأي آخر إلى أنه لا يمكن للبلدان النظر في خطط منح الشهادات إلا بعد التنفيذ الناجح والموصول للإدارة المستدامة للغابات، وهكذا يجب اعتبار هذه الخطط نتيجة لتطوير الإدارة المستدامة للغابات لا أداة من أدواتها. وقد نوقشت المسائل المتعلقة بإعطاء الشهادات لإدارة الغابات بصورة أكثر إسهاباً في إطار العنصر البرنامجي الرابع.

حاء - تبادل الخبرات والدراية الفنية، ونشر المعلومات

٣٧ - هناك إدراك عام لاستمرار الحاجة إلى اقتسام المعلومات والخبرات الدولية بين مختلف المبادرات الجارية، وإبلاغ هذه البلدان والمناطق التي لم تنضم إلا مؤخراً للحوار الدولي بشأن معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات حسب الأصول. ويمكن اعتبار النتائج المتوائمة إلى حد كبير، حتى الآن، مؤشراً واضحاً على المنافع المستمدة من هذا الحوار الوثيق والمفتوح، الذي أفاد أيضاً في زيادة المشاركة والثقة فيما بين المجموعات التي تقع تقليدياً خارج نطاق قطاع الغابات.

ثالثاً - تقييم التطورات الأخيرة: أسباب التفاؤل

ألف - المواءمة بين المفاهيم والمصطلحات

٣٨ - من المحتمل أن يؤدي عدم وجود تعاريف متفق عليها دولياً إلى نشوء وجهات نظر متعارضة في نفس الإطار المفاهيمي. وتجري حالياً جهود لوضع مصطلحات مشتركة. ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في الوصول إلى توافق للآراء على الصعيد العالمي بشأن المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستعملة في

المداولات الدولية بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات بما يساعد على وضع أساس مشترك للمناقشة، ويعمق فهم المسائل داخل قطاع الغابات وخارجه.

٣٩ - ووفقا للتوصيات الدولية، جرت محاولة في هذا المجال كما تستخدم على أوسع نطاق ممكن المصطلحات المقبولة حاليا على الصعيد الدولي، مثل التعاريف التي يستعملها البرنامج الشامل لتقييم موارد الغابات الذي تنسقه منظمة الأغذية والزراعة^(٧).

٤٠ - وتقوم منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الغابات لاستعراض مفاهيم ومصطلحات الغابات المستعملة في مجموعة من اللغات، في حوالي ٢٥ بلدا، في جميع مناطق العالم. وقد بدأت المرحلة الأولى من هذه الدراسة وهي تستند إلى حوالي ٢٠ مصطلحا رئيسيا ومفاهيم متصلة بها، وضعت تعاريفها في التقييم لموارد الغابات الشامل لعام ١٩٩٠^(٨).

٤١ - وقد وضعت قائمة بالمفاهيم والمصطلحات المقترحة المتصلة بالمعايير والمؤشرات، في إطار العملية التي ستفضي إلى عقد الحلقة الدراسية الحكومية الدولية بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات. وعملية التجميع هذه هي استمرار وتكملة للمحاولات التي جرت في إطار مختلف المبادرات الدولية والجهود التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة لتحديد التعاريف التي استخدمتها تلك المبادرات، والمساعدة على تجميعها.

٤٢ - ويجري حاليا الإعداد لإصدار "حالة الغابات في العالم" الذي ستنشره منظمة الأغذية والزراعة في النصف الأول من عام ١٩٩٧، وتطلبت الأعمال الجارية في إطار تقييم موارد الغابات الشامل لعام ٢٠٠٠ وقتا طويلا وموارد كثيرة للمواءمة بين المصطلحات الأساسية على الصعيد العالمي.

باء - التغطية الدولية للمبادرات

٤٣ - حرصت عدة محافل منها اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية بشأن المواءمة بين معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات (شباط/فبراير ١٩٩٥)، والدورة الثانية عشرة للجنة الفاو المعنية بالغابات، واجتماع الوزراء المسؤولين عن الغابات (آذار/مارس ١٩٩٥) على التوصية بتعزيز العمل وتوسيعه ليشمل بلدانا ومناطق لم تشترك إلى حد الآن في المبادرات الدولية؛ وأخيرا، طلب من الفريق المخصص أن يقود هذه المبادرة الدولية بالتعاون مع منظمات معنية أخرى (مثل المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية).

٤٤ - واستجابة للتوصيات المذكورة أعلاه، أصبحت مسألة المعايير والمؤشرات تدرج دائما ضمن البنود التي تناقش في الاجتماعات التي تعقدها لجنة الغابات الإقليمية التابعة للفاو كل سنتين وتغطي مناطق العالم الست. وفيما يلي الأنشطة المعتمزم القيام بها:

(أ) اجتماع الخبراء بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في الشرق الأدنى (القاهرة، مصر، ١٥-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، سينظمه مقر الفاو والمكتب الإقليمي للفاو للشرق الأدنى، ومن المتوقع أن يكون ذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيركز الاجتماع على المناطق الجافة في بلدان الشرق الأدنى. وستحال استنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء إلى لجنة الغابات للشرق الأدنى في دورتها الثانية عشرة (٢١-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) وستكون تكملة لمذكرة الأمانة العامة بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في الشرق الأدنى.

(ب) حلقة عمل واجتماع خبراء بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في أمريكا الوسطى، ستنظمه لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية (كوستاريكا أو هندوراس، تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، في إطار مشروع التعاون التقني الذي تقوم به الفاو، ومن المتوقع أن يكون ذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ووضعت أيضا خطط مؤقتة لدعوة خبراء ومراقبين من بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي لحضور الاجتماع.

٤٥ - وقد ركزت الحلقة الدراسية الحكومية الدولية بشأن معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات مناقشتها على ثلاثة تقارير أساسية: "الإنجازات التي تحققت في مجال وضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات"، و "دراسة المقارنة والتواءم الدوليين لمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات"، و "تطبيق معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، واستخدامها كأداة في السياسة العامة". وسيقدم تقرير عن استنتاجات وتوصيات هذه الحلقة الدراسية إلى الفريق المخصص في دورته الثالثة.

٤٦ - وستنظم حلقة عمل دولية مشتركة بين اليابان وكندا بشأن التطبيق المتكامل للممارسات المستدامة في إدارة الغابات، بالتعاون مع الفاو والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية (كوشي، اليابان، ٢٢-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، دعما لبرنامج عمل الفريق المخصص. وسوف تستعرض حلقة العمل الإمكانيات والاحتياجات المتصلة بتطبيق الإدارة المستدامة للغابات في الميدان، في ضوء التدابير الدولية والسياسات الوطنية والخبرة العملية المتصلة بتنفيذ معايير الاستدامة إلى حد الآن. واستنادا إلى دراسات إفرادية محددة، ستقترح حلقة العمل خيارات واستراتيجيات لتطبيقها، وسيلفت إليها انتباه الفريق المخصص في دورته الرابعة. ومن المتوقع أن تتبع ذلك تجارب رائدة للتنفيذ الميداني في عدد من البلدان.

جيم - تنفيذ المعايير والمؤشرات

٤٧ - تجري حالياً، في إطار عملية هلسنكي، جهود شاملة لتجميع البيانات عن الحالة الراهنة للإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني. وقدم خلال اجتماع المتابعة الثالث الذي عقده مؤتمر هلسنكي على صعيد الخبراء، تقرير عن نتائج تحقيق تجريبي شمل الـ ٢٧ مؤشراً كمياً التي اعتمدها عملية هلسنكي. وقدمت بيانات عن الثمانيات والتسعينات من جانب ٣٠ من بين الـ ٣٦ دولة قامت، في مؤتمر هلسنكي الوزاري، بالتوقيع على القرارين حاء - ١ (الإدارة المستدامة للغابات في أوروبا) وحاء - ٢ (حفظ التنوع البيئي في الغابات الأوروبية) وكذلك بلد آخر (ألمانيا) لم يوقع على القرارين. وقد يجري تقييم آخر أشمل لتقديمه إلى المؤتمر الوزاري الثالث المعني بحماية الغابات في أوروبا، المقرر عقده في لشبونة، البرتغال، في عام ١٩٩٨.

٤٨ - وفي اجتماع عقد في استراليا في حزيران/يونيه ١٩٩٦، أبلغت البلدان المتعاونة في عملية مونتريال عن قيامها بجهود مبكرة لجمع بيانات تتصل بالـ ٦٧ مؤشراً التي وضعت في إطار تلك العملية. وسيعد تقرير عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني، استناداً إلى بيانات تجمع من البلدان المتعاونة، وتقدم في أوائل عام ١٩٩٧ إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة. وتعتزم أمانة عملية مونتريال تقديم تقرير أولي عن التنفيذ في المؤتمر العالمي الحادي عشر المعني بالغابات (تركيا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٤٩ - واعترافاً بوجود الثغرات الكبيرة في المعلومات، التي حددت خلال الأعمال، وبالحاجة إلى القيام بالمزيد من البحث لتيسير التنفيذ في إطار عمليتي هلسنكي ومونتريال، أنشئ الفريق الاستشاري العلمي واللجنة الاستشارية التقنية للمساعدة على كفاءة اتباع نهج سليم وصحيح علمياً، ولتحديد أولويات البحوث. ويقوم فريق استشاري دولي معني بالمشاريع أيضاً بدعم وحدة إدارة الغابات، وبأنشطة الاختبار الميداني للمركز الدولي لبحوث الغابات^(٩).

٥٠ - وبعد اكتمال التقييم العالمي لموارد الغابات لعام ١٩٩٠، تستعد الفاو واللجنة الاقتصادية لأوروبا للاشتراك في تقييم لموارد الغابات الشامل لعام ٢٠٠٠. وترمي الدراسات التي أجريت إلى حد الآن، أساساً، إلى تقديم معلومات عن مساحات الغابات واتجاهات تطورها. بيد أن دور الغابات في تقديم الخدمات الإنمائية والمنتجات غير الخشبية كان، إلى حد ما، موضوع دراسة في تقييمي عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وسيشدد على هذه الجوانب أكثر في تقييم عام ٢٠٠٠ الذي سيحاول أن يجمع من عدة بلدان بيانات متزايدة القابلية للمقارنة من حيث اكتمالها وتناسقها ونوعيتها. وستعزز تلك الجهود ببرامج موازية ترمي إلى بناء القدرات الوطنية في هذا المجال.

٥١ - وستأخذ أنشطة برنامج تقييم موارد الغابات في اعتبارها نتائج النظام الأوروبي للمعلومات والاتصالات المتعلقة بالغابات، الذي بدأه معهد الغابات الأوروبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويرمي هذا

المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي إلى تحليل الاختلافات في نظم المعلومات الوطنية، ودراسة إمكانيات المواءمة بين الآليات القائمة لجمع البيانات المتصلة بالغابات في المراجع الوطنية عن الغابات. ويضم المشروع ١٥ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى النرويج وسويسرا.

٥٢ - وقد تم بالفعل تجميع معلومات بدرجات متفاوتة عن مؤشرات كمية عديدة، من خلال الآليات الدولية القائمة، ومن بينها الوكالات الموجودة خارج قطاع الغابات التقليدي فيما يتصل بالفصل ٨ والفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١. وهكذا، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، في جملة أمور، بجمع البيانات المتعلقة بحصة قطاع الغابات من الناتج القومي الإجمالي؛ وجمعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية بيانات عن العمالة في ميدان الحراجة. وفي الإطار الأوروبي، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الأوروبي بجمع البيانات المتعلقة بتعرية أشجار الغابات، وذلك في إطار البرنامج التعاوني الدولي لتقييم ورصد آثار التلوث الجوي على الغابات. وبدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الأوروبي مؤخرا جمع البيانات المتعلقة بأوضاع التربة. وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة تقومان في العقد الماضي بجمع ونشر المعلومات المجهزة إلكترونيا المتعلقة بحرائق الغابات في أوروبا كما استكملت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا الإحصاءات التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة، من خلال تقديم بيانات أولية عالمية، وتعتمد تطوير ذلك المجال في المستقبل، إذا ما أتاحت الموارد ذلك. وينبغي للجهود المبذولة حاليا من أجل مواءمة متطلبات تقديم التقارير بموجب بعض الاتفاقيات ذات الصلة بالغابات (اتفاقيات التنوع البيولوجي، وتغير المناخ والتصحر) أن تكون ذات قيمة في عمليات تقييم الغابات التي ستجري مستقبلا.

٥٣ - ويمكن تطبيق المعايير والمؤشرات على المستوى الوطني ومستوى وحدات إدارة الغابات كليهما. وبالرغم من وجود بعض المؤشرات، ومنها تلك المتصلة بالموازنة بين مختلف الطرق في استخدام الغابة، أو التي يتصل منها بالسياسات الوطنية، التي لا يمكن تطبيقها إلا على المستوى الوطني، فإن تحديد كمية العديد من المؤشرات الوطنية مستمد في الواقع من البيانات التي تجمع على مستوى وحدات إدارة الغابات. وعليه، ينبغي للإجراءات التي تتخذ على المستوى الوطني أن تقيم بالضرورة صلات مع الأنشطة التي تنفذ على مستوى وحدات إدارة الغابات.

٥٤ - وفيما يتعلق بالأعمال التي تركز على اختبار المعايير والمؤشرات على مستوى وحدات إدارة الغابات، استحدث مركز البحوث الدولية في مجال الغابات طريقة يتبعها فريق متعدد الاختصاصات من الخبراء المحيطين بالأنشطة المبذولة على المستوى الوطني، للتشاور دوريا مع المجموعات المعنية فيما يتصل بإجراء الاختبارات في عدد بعينه من وحدات إدارة الغابات. وأتاح هذا الأمر لتبادل الآراء بانتظام، وتدقفا دوريا للمعلومات يسير باتجاهين، من المستوى الوطني إلى "الأسفل" أي مستوى وحدات إدارة الأحراج والعكس بالعكس، الأمر الذي وفر الفرص لربط المستويين في إطار متسق ومفاهيمي.

٥٥ - وفيما يلي بعض أمثلة التنفيذ الميداني التي عادت باستجابات مرتدة مفيدة لأنشطة المستوى الوطني:

(أ) مشاريع نموذجية جارية في فنلندا وأستراليا وكندا، تبحث إمكانية تطبيق المعايير والمؤشرات الوطنية على المستوى ما دون الوطني (المقاطعة، ووحدة إدارة الغابات) وتختبر الإمكانيات العملية لقياس وتقييم المؤشرات المحددة في الميدان؛

(ب) "غابات بيان عملي وغابات نموذجية" أنشئت تحت إشراف كندا العام في روسيا وفييت نام والصين وغابون والمكسيك، من بين بلدان أخرى، وفي مختلف المقاطعات الكندية نفسها، حيث تترجم المعلومات المتعلقة بالاستراتيجيات والطرائق العامة المتبعة في الإدارة المستدامة للغابات إلى إجراءات عملية على الصعيد التنفيذي؛

(ج) مناطق بيان عملي للإدارة المستدامة للغابات المنشأة في البلدان المنتجة التابعة للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وبدأ العمل في عدة مشاريع لاختبار الاستراتيجيات والمنهجيات الملائمة للإدارة المستدامة للغابة على مستوى وحدات إدارة الغابات. وفيما يتعلق بهذا الاختبار، أقامت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، بالتعاون مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، نظاما لحساب الموارد الحرجية، لتوحيد معايير رصد الأوضاع الحرجية وإدارتها، مما يؤدي إلى تسهيل تقديم تقارير مقارنة. ويجري حاليا اختبار النظام في إكوادور وأندونيسيا والكاميرون.

٥٦ - أما القرار ١٨/٢٠ (٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦) الصادر عن المجلس الدولي للأخشاب المدارية، ويتصل باستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز باتجاه تحقيق هدف العام ٢٠٠٠، الذي تجرته المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، فقد دعا البلدان المنتجة والمستهلكة والمنظمات الدولية إلى تعزيز الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق الغابات المحددة في مجال التنفيذ الميداني للإدارة المستدامة للغابات. ومن شأن الجهود الريادية المذكورة أعلاه، فضلا عن تزويدها بالأنشطة الوطنية الساعية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بالاستجابات المرتدة والمعلومات، أن تؤدي إلى مؤازرة دعم الإجراءات الرامية إلى تحقيق هدف المنظمة الدولية للأخشاب المدارية لسنة ٢٠٠٠.

دال - المعايير والمؤشرات وإصدار الشهادات لمنتجات الغابات

٥٧ - في العديد من أنشطة الاختبار الميداني الواردة أعلاه، يجري بدقة التطرق إلى بحث إمكانيات ربط المعايير والمؤشرات بإصدار الشهادات للمنتجات المتأتية في غابات ذات إدارة مستدامة.

٥٨ - وقد عقدت على مدى السنوات الأخيرة منتديات لمناقشة واستحداث الآليات وتعزيز الإجراءات التي ترمي إلى تدعيم إصدار الشهادات لمنتجات الغابات مع ربطها بتعزيز الإدارة المستدامة للغابات^(٩).

كما تنفذ حاليا أنشطة على المستوى الوطني من أجل المساعدة على تعزيز إصدار الشهادات في المستقبل في عدد من البلدان^(٩١).

٥٩ - وعلاوة على ذلك، عقد عدد كبير من الاجتماعات والمؤتمرات المعنية بالإدارة المستدامة للغابات مع التركيز على إصدار الشهادات للمنتجات المتأتية من الغابات ذات الإدارة المستدامة، على الصعيدين الوطني والإقليمي/الدولي كليهما^(٩٢).

هاء - تبادل الخبرات والمهارات: نشر المعلومات

٦٠ - شهدت السنوات القليلة الماضية مناقشة اتسع نطاقها بسرعة بشأن الإدارة المستدامة للغابات، دارت بين واضعي السياسات، والعلماء والتقنيين وعامة الجمهور. واقتترنت بتزايد تبادل المعلومات والخبرات والمهارات تزييدا كبيرا بين البلدان وفيما بين شتى المبادرات الدولية الجارية على السواء. ونتيجة لذلك، ارتفع مستوى الوعي العالمي بالمسائل المطروحة، واليوم يعترف صانعو القرارات وعامة الجمهور معا، بأنه يمكن من حيث المبدأ إدارة كافة أنواع الغابات بصورة مستدامة، لتحقيق مجموعة من الفوائد المتواصلة على مستوى الحماية والإنتاج والبيئة والمجتمع. إن مثل هذا الاعتراف الأساسي بإمكانية تجديد الموارد واستخدامها بطرق مختلفة سيساعد على ترويج السياسات الوطنية وتعزيز دعمها، وينبغي له أن ييسر البدء بتطبيق الإدارة المستدامة للغابات وتوسيع نطاقه.

٦١ - وعلاوة على ذلك أدت نقاش المفاهيم المتفق عليها بصورة مشتركة ومعرفة المؤشرات القابلة للتحديد الكمي في مجال الإدارة المستدامة للغابات إلى تسهيل الحوار بين مختلف مجموعات الأطراف المعنية، التي كانت تعتبر مصالحها في السابق شديدة التعارض أو التنافس أو حتى التنافر.

رابعا - تحديات المستقبل

ألف - مواءمة المفاهيم والمصطلحات

٦٢ - يشكل الافتقار إلى مفاهيم ومصطلحات متفق عليها دوليا عائقا خطيرا أمام إحراز التقدم في المستقبل، ولا سيما في المراحل التنفيذية للعمل.

٦٣ - وتمشيا مع التجارب المبينة في الفروع الواردة أعلاه ينبغي إيجاد توازن بين كل من الأبعاد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي لإدارة الغابات بما يكفل استدامة الجهود المبذولة. ولكن من المرجح أن يسفر التفاؤل المفرط في التوقعات بشأن أي من المعايير الأساسية عن إجراءات قد لا تنسجم مع غايات إنمائية وطنية عامة محددة (مثلما هو وارد في لائحة العمل لمؤشرات التنمية المستدامة لصنع القرارات المتصلة بالفصلين ٨ و ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١). ولتفادي سيطرة أي مجموعة مصالح بعينها

على الحوار الدائر وما يستتبعه من إجراءات، يظل من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الجهات المعنية مناقشة الأولويات والتطلعات ومناقشة مفتوحة وأن تبذل جهوداً حقيقية للتوصل إلى توافق في الآراء.

باء - إمكانية مقارنة المعايير والمؤشرات

٦٤ - تتصل المعايير والمؤشرات اتصالاً وثيقاً بالظروف الوطنية، وبأهمية الغابات ووظائفها في البلدان المعنية، وبإطار السياسات العامة التي تطبقها البلدان في مجال الغابات والميادين ذات الصلة. وفي حين أن العناصر الأساسية متشابهة إلى حد بعيد، فقد تختلف الأهمية النسبية والأولوية المعطاة لمعايير ومؤشرات معينة باختلاف البلدان. ولا تزال الآثار المترتبة على ضرورة النظر في خصائص وطنية محددة في تنفيذ المعايير والمؤشرات المتفق عليها دولياً بحاجة إلى توضيح، ولا سيما فيما يتعلق بالإجراءات الدولية المنسقة، وإمكانية المقارنة بين البلدان واحتمالات التقارب، وإمكانيات الاستمرار في المحافظة على الثقة والقبول المتبادل فيما بين البلدان والمبادرات الدولية ومجموعات المصالح المختلفة.

جيم - تنفيذ المعايير والمؤشرات

٦٥ - ثمة حاجة يدركها الجميع تتعلق بزيادة اختبار المؤشرات وتنفيذها على الصعيد الوطني وإقامة حوار منظم بين البلدان المشاركة، تم بينها وبين أمانات المبادرات المناظرة. ويتسم التبادل الدوري للخبرات بشأن التنفيذ الناجح للمعايير والمنهجيات، والصعوبات المصادفة في تنفيذها وأوجه اللبس المحتمل في تأويلها، بأهمية أساسية في تحقيق تحسينات تدريجية في ممارسة إدارة الغابات وفي الإبقاء على اهتمام البلدان المتعاونة والتزامها. وسوف يتسم دور الأمانات الدولية في تسهيل هذه العملية بأهمية حاسمة، وينبغي كفالة استمرار وظائفها أو ترتيباتها البديلة الأخرى.

٦٦ - وسوف يقتضي الأمر زيادة المرونة الشاملة في استراتيجيات التنفيذ بما يستوعب التغييرات المستندة إلى التجربة وإلى النتائج البحثية المستجدة، وبما يستجيب أيضاً للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية الناشئة. وعليه، فالنجاح في المدى البعيد يقتضي اعتبار تنفيذ المعايير والمؤشرات عملية ديناميكية مستمرة تدعمها موارد كافية والتزام سياسي كاف على مر الزمن. أما الخبرة العملية في هذا الصدد فهي غائبة في الوقت الحالي.

٦٧ - وقد حدد كل من المنظمة الدولية للغابات المدارية وعملية هلسنكي ٢٧ مؤشراً على المستوى الوطني؛ وحددت عملية مونتريال ٦٧ مؤشراً، فيما حددت مبادرات ترابوتو ومناطق إفريقيا الجافة ٤٧ منها. وقد بينت التجربة أن هذه المؤشرات المتفق عليها دولياً تشكل مجموعة نهائية "مثالية" وليست مطلقة. ويلزم، في سبيل إفساح المجال أمام الانتقائية، الأخذ بالمرونة في تطبيق هذه المعايير والمؤشرات واستخدامها على المستوى الوطني، حتى بين البلدان التي تعمل في إطار مبادرة دولية واحدة.

٦٨ - وثمة حاجة ماسة إلى إجراء تقييم دقيق لأهمية وإمكانيات التقييم المنتظم الذي يجري في بلدان معينة بشأن المؤشرات المحددة على الصعيد الدولي. وينبغي أن تكون المؤشرات التي يستخدمها أي بلد عملية ومقنعة. كما ينبغي أن يكون تطبيقها ملموسا وفعالاً من حيث الكلفة في نظر صانعي القرارات الوطنية، والخبراء الفنيين والعلميين والجمهور عموماً. إضافة إلى ذلك، يجب أن تساعد المؤشرات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الرد على التساؤلات التي يطرحها المستعملون المحتملون. فإذا لم تكن الاتجاهات في مؤشر معين تبين أي قدر حقيقي من الأهمية في تقييم استدامة إدارة الغابات، يمكن آنذاك اعتبار المؤشر غير ذي أهمية ولا يحتاج بالتالي إلى القياس. وسوف تساعد عملية التنفيذ الوطني التي بدأت مؤخراً في حالة عمليتي هلسنكي ومونتريال في الرد على مثل هذه التساؤلات. بيد أن التسويات اللازمة للمحافظة على الاتساق بين البلدان ما زالت بحاجة إلى توضيح.

٦٩ - وقد أفيد أن دراسة استقصائية أجرتها دائرة الغابات في الولايات المتحدة شملت ٨٠ فرداً يعملون في الأوساط الفنية والعلمية، ومن بينهم أكاديميون وممثلون للمنظمات غير الحكومية العاملة في ميداني صناعة الغابات والبيئة، وتوصلت إلى أن الوسائل المتاحة حالياً لا تتيح سوى قياس ٩ من المؤشرات الوطنية الـ ٦٧ للإدارة المستدامة للغابات، المتفق عليها في عملية مونتريال التي تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وكما أفيد عن عدم توافر أي بيانات بشأن ٢٠ - ٢٥ مؤشراً آخر، وإن كانت إمكانية توليد هذه البيانات متاحة في حال تخصيص ما يكفي من الموارد. وهكذا تم بصورة أولية تحديد معالم أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون التنفيذ والمتعلقة بالافتقار إلى الموارد والدراية الفنية. وما لم يتم التصدي الكافي لمشكلة الافتقار إلى المعلومات والمنهجيات الملائمة، فقد يؤدي ذلك إلى إعاقة خطيرة لعملية التنفيذ مما يفضي إلى تبدد قوة الدفع وضياح الالتزام.

٧٠ - وخلال السنتين الأخيرتين، أوضحت نتائج استقصاء تجريبي جرى ضمن إطار عملية هلسنكي أن بيانات مؤشرات المعيار المتصل بموارد الغابات كانت متوافرة في معظم البلدان. بيد أن هذه البيانات كانت تقوم على اختلافات في التعاريف والتصنيفات والفواصل الزمنية مما حال دون مقارنتها بشكل مباشر.

٧١ - علاوة على ذلك، يشير الاستقصاء المذكور إلى أن البيانات المتعلقة للمنتجات غير الخشبية لم تكن متاحة إلا بشأن المنتجات التي كانت، في ذلك الوقت، تشكل أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع في بلد معين؛ وهذه المنتجات كانت تختلف باختلاف البلدان وكانت عرضة لتغيرات متكررة جعلت المقارنات بين البلدان أمراً صعباً. وكانت المعلومات المتصلة بمؤشرات الحفاظ على صحة النظام الإيكولوجي للغابات وحيويته شحيحة^(١٢)؛ أما المعلومات بشأن المؤشرات المتصلة بالتنوع البيولوجي أو الجوانب الاجتماعية فكانت غائبة إلى حد كبير. وبوجه عام، لوحظ أن السلاسل الزمنية للملاحظات لم تكن متاحة في معظم البلدان فيما يتعلق بأغلبية مؤشرات عملية هلسنكي، وأن تحديد الاتجاهات السابقة لم يكن بالتالي ممكناً في كثير من الأحيان.

٧٢ - كما أوضحت الدراسة بجلاء أن أغراض المقارنة الدولية تتطلب مزيداً من الجهود من حيث تعريف المصطلحات ومواءمة التصنيفات المتصلة بالمعلومات القائمة على الغابات. وثمة ثغرات واسعة ومتكررة

في المعلومات تشير إلى الحاجة لمزيد من البحوث، ولا سيما في القضايا الاجتماعية وقضايا السياسة العامة.

٧٣ - وتتمشى النتائج الواردة أعلاه مع الاختبارات التي أجراها مركز البحوث الدولية في مجال الغابات على مستوى وحدة إدارة الغابات، التي بينت كذلك أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل الإطار المفاهيمي للمعايير والمؤشرات متسقا وقابلا للتنفيذ.

٧٤ - وفيما يتعلق بإدراج مؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في الموجودات الوطنية والدولية من الغابات، عقد في فنلندا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ اجتماع الخبراء الاستشاري المعني بالبرنامج العالمي لتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وفنلندا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من فنلندا. وقد تمت مناقشة دراستين أجريتا بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) استعرضتا آثار إدراج المؤشرات الوطنية للإدارة المستدامة للغابات في التقييمات المستقبلية لموارد الغابات في العالم والطرائق الممكنة للقيام بذلك. وقد فاقت إحدى الدراستين الأخرى من حيث توصلها إلى نتائج واستنتاجات ملموسة، وقد شملت النظر في جدوى قيام البلدان بإجراء عملية قياس منتظمة على نطاق العالم لـ ٨٠ مؤشرا محددًا دوليًا وإمكانية تجميع معلومات بشأنها على الصعيد الدولي واحتمالات الاستفادة منها. وقد خلصت الدراسة المذكورة إلى أن عدد المؤشرات التي يمكن مبدئيًا النظر في إدراجها ضمن التقييمات العالمية المستقبلية لموارد الغابات لا يتعدى ١٦ من أصل الـ ٨٠ مؤشرا^(٤٢). كذلك، أوصى فريق عامل معني بالمعايير والمؤشرات في الاجتماع الاستشاري المذكور، لدى نظره في المؤشرات الـ ٨٠ نفسها، بإدراج ١١ مؤشرا في البرنامج العالمي لتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، كما أوصى بأن يبذل البرنامج المذكور محاولة لتقييم ١١ مؤشرا آخر. ومن بين مؤشرات عمليات المعايير والمؤشرات الرئيسية الأربعة، سوف يغطي الاجتماع المذكور ٥ من مؤشرات عمليتي هلسنكي ومونتريال (من أصل ٢٧ و ٦٧ مؤشرا على التوالي) و ٤ إلى ٥ مؤشرات في مبادرة مناطق افريقيا الجافة (من أصل ٤٧)، مع احتمال تغطية ٢ إلى ٣ مؤشرات في عملية تارابوتو (من أصل ٤٧)^(٤٥).

دال - الاحتياجات من المعلومات، والقدرة المؤسسية والموارد

٧٥ - يتسم توافر المعلومات الموثوقة والمستكملة بانتظام والقابلة للمقارنة، فيما يتعلق بمجموعات محددة من المؤشرات، بأهمية أساسية في إجراء حوار سليم، كما يشكل شرطًا أساسيًا في رصد أثر تدخلات إدارة الغابات وفي تقييم الاتجاهات الوطنية والدولية. وسوف يلزم بذل جهود إضافية في المستقبل لكفالة إنتاج هذه المعلومات بصورة متواصلة واستكمالها بصورة منتظمة واتسامها بالسلامة العلمية والصلاحية الفنية وفعالية التكاليف من أجل الاستجابة إلى مسائل واحتياجات محددة.

٧٦ - ومن الواضح أن القدرة المؤسسية الحالية على تنفيذ المعايير والمؤشرات قاصرة قصورا فادحا، ولا سيما في البلدان النامية. إذ يعاني العديد من البلدان من افتقار كبير حتى إلى البيانات الأساسية المتصلة

بمساحة الغابات ونوعها. ويلزم بذل جهد متضافر على المستويين الوطني والدولي لبناء القدرات اللازمة لمواجهة احتياجات المستقبل من المعلومات ولتحويل الموارد باتجاه تلبية أهداف محددة.

هـ - تبادل الخبرات والدراية الفنية ونشر المعلومات

٧٧ - لما كانت المعايير والمؤشرات تغطي مجموعة متنوعة من الفوائد العائدة من الغابات والحراجة، فلسوف تستلزم أنشطة المستقبل مزيداً من التنسيق بين نظم المعلومات المتعلقة بالغابات وميادين الأنشطة الأخرى ذات الصلة، كالاقتصاد والعمالة، والتسويق والتجارة، وحفظ التنوع البيولوجي.

٧٨ - ولقد كان التقدم المحرز في تحديد مؤشرات الاستدامة في مجال الحراجة، في العديد من جوانبه، ظاهرة رائدة من شأنها أن توفر معلومات مفيدة فيما يتصل بمحاولات تعريف المعايير والمؤشرات المتعلقة بأشكال أخرى من استخدامات الأرض ثم في قطاعات أخرى. بيد أن الجهود المبذولة حالياً في مجال الحراجة غير معروفة على نطاق واسع خارج هذا القطاع. وسوف يكون من اللازم سد الثغرة القائمة على صعيد المعلومات والعمل، وفي الوقت نفسه، على المتابعة الدقيقة للتطورات الحاصلة في الميادين الأخرى التي يشملها جدول أعمال القرن ٢١ (ولا سيما الفصول ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٤٠).

خامساً - استنتاجات ومقترحات مقدمة لاتخاذ إجراءات

٧٩ - أدت الأنشطة المكثفة في ميدان الحراجة والزيادة في نشر المعلومات، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الى زيادة الوعي بالحاجة الى إدارة الغابات على نحو مستدام، وبما يمكن وينبغي أن يكون للغابات من دور تسهم به في تحقيق تنمية وطنية. كذلك أدى الحوار على الصعيدين الدولي والوطني الى توضيح المفاهيم الأساسية والجمع بين الأطراف المعنية من مختلف المستويات في الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على صعيد واحد حيث عزز حسن النوايا والثقة فيما بين هذه الجماعات ووفّر أساساً للحوار البناء.

اقترح مقدم لاتخاذ إجراءات: من الأهمية بمكان ألا يتبدد الزخم الحالي، وأن تبذل جهود على الصعيدين الدولي والوطني وأن تستمر بنشاط الإجراءات الرامية الى وضع مفاهيم للمعايير والمؤشرات ومن ثم تنفيذ هذه المعايير والمؤشرات لتوجيه وتحسين الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات.

٨٠ - وعلى مدى السنوات الماضية، شارك عدد متزايد من البلدان في عدة مبادرات دولية تهدف الى تحديد وتنفيذ معايير ومؤشرات على الصعيد الوطني لتحقيق إدارة مستدامة للغابات. وبفضل ما جرى من حوار على الصعيد الدولي، تمكنت البلدان والمناطق التي انضمت مؤخراً الى هذه الجهود من الاستفادة

من التجارب المكتسبة في الماضي، في حين أضافت في الوقت ذاته أبعاداً وأفكاراً جديدة إلى العملية الدولية.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: أن تواصل منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الدولية الأخرى المعنية الجهود الرامية لإشراك البلدان والمناطق التي لم تشارك بعد في المبادرات الدولية الجارية بشأن المعايير والمؤشرات بحيث يستفاد على النحو الأوفى من الآليات القائمة بالفعل، ومن المنتديات الدولية المتاحة ومن التجمعات السياسية دون الإقليمية والإقليمية. وجميع هذه البلدان هي بلدان نامية. فينبغي تقديم المساعدة لها في تنفيذ المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني. ومن المهم تنسيق هذه الجهود على الصعيد الدولي لتجنب تكاثر المبادرات التي لا توجد صلة فيما بينها. وسيكون من الضروري تبادل المعلومات والدراية التقنية والخبرة لكفالة تحقيق المقارنة بين المبادرات ولتجنب ازدواجية تؤدي إلى هدر الجهود.

٨١ - وقد أحرز تقدم كبير في وضع مفاهيم للمعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. كما بدأ العمل بشأن مواهمة المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: لدعم الحوار البناء وتسهيل التقييم والرصد على أساس مقارن ولتشجيع الإجراءات ذات التوجه الميداني، ينبغي بذل جهود مكثفة بقيادة وكالات دولية من قبيل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الغابات، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاهيم والمصطلحات الأساسية المتصلة بالمعايير والمؤشرات المتعلقة بإدارة المستدامة للغابات، والمواءمة بين مصطلحاتها وبين المصطلحات المستخدمة في ميادين الحراجة الأخرى المتصلة بها.

٨٢ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن بعض الأوصاف الحالية للمعايير والمؤشرات قد تتغير مع الوقت، استجابة للاحتياجات الناشئة والنتائج والمعارف الجديدة المستمدة من البحوث.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي أن تتصف الاستراتيجيات الموضوعية على الصعيدين الدولي والوطني لوضع وتطبيق المعايير والمؤشرات بالمرونة وأن تسمح بإدماج الاحتياجات المتغيرة ونتائج البحوث الجديدة.

٨٣ - وفي حين يبدو أن ثمة اتفاقاً عاماً بشأن معايير الاستدامة، يتضح باضطراد أن المؤشرات التي يرصد التقدم من خلالها على مدى الزمن، يجب أن تكيّف خصيصاً لمواجهة ظروف اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية محددة حيث يتم العمل ضمن أطر مؤسسية وقانونية للسياسة العامة خاصة بكل بلد على حدة. وهكذا فإن من المرجح أن تكون ثمة فوارق ملحوظة في مجموعات المؤشرات التي تعتمد عليها وتطبقها البلدان المختلفة، بل وفيما بين البلدان التي تتعاون في إطار نفس المبادرات الدولية. كذلك ستتغير

الأولويات المعطاة لمعايير بعينها والمؤشرات المتصلة بها على المستوى الوطني ومستوى وحدات إدارة الغابات، بحيث تعكس الظروف والاحتياجات السائدة.

اقترح مقدم لاتخاذ إجراء: استنادا الى الخبرة المكتسبة في إطار مختلف المبادرات الدولية المتعلقة بوضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات، وهي خبرة تشمل مجموعة واسعة من الظروف الحراجية والاجتماعية - الاقتصادية (انظر الفرع ثانيا)، قد يرغب الفريق في ملاحظة إمكانية استخدام خمسة معايير لتحديد خصائص الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وهي: حجم موارد الغابات؛ والتنوع البيولوجي؛ والوظائف الانتاجية للغابات؛ والوظائف الحمائية والبيئية للغابات؛ والمهام والظروف الاجتماعية - الاقتصادية. علاوة على ذلك، يمكن إدراج ثلاثة معايير أخرى، إذا كانت قابلة للتطبيق وحسب الاقتضاء - وهي: صحة الغابات وحيويتها؛ ودورات الكربون في العالم؛ والإطار القانوني والمتعلق بالسياسات، بما في ذلك القدرة على تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

اقترح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي الاحتفاظ بنهج مرن تنظمه مجموعة واسعة من المؤشرات وذلك في إطار المبادرات الدولية تأكيدا للأولويات والاحتياجات الوطنية.

٨٤ - نظرا لأن الاتساق المحتمل لا يؤثر بالضرورة على جميع المؤشرات بنفس الطريقة، ينبغي أن يتيسر، من حيث المبدأ، تحديد مجموعة أساسية من المؤشرات المشتركة على الصعيد الوطني للإدارة المستدامة للغابات. وفي أغلب الاحتمالات ستكون هذه المؤشرات متصلة بدرجة رئيسية بالموارد البيولوجية والمادية التي تعد أكثر قابلية للمقارنة على مستوى البلدان من المؤشرات الاجتماعية. وتحديد المؤشرات المشتركة يمكن أن يبسر الإبلاغ القطري بشأن ما يحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف مشتركة محددة وسيساعد على تحديد الاتجاهات الدولية بوجه عام.

اقترح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي مواصلة الجهود في إطار المبادرات الجارية ومن جانب المجتمع الدولي لبحث صحة وإمكانية تحديد مجموعة أساسية من المؤشرات المشتركة لتسهيل تجميع وتجهيز البيانات والمساعدة على تبسيط عمليات الإبلاغ على الصعيد الدولي.

٨٥ - ومن المتصور أن بالإمكان إدراج تقييم ورصد عدد صغير من المؤشرات المشتركة ضمن آليات دائمة من قبيل قيام منظمة الأغذية والزراعة بتنسيق البرنامج الشامل لتقييم موارد الغابات (تقييم موارد الغابات حتى عام ٢٠٠٠). إن كفالة وضع معايير وطرق مشتركة للقياس والتقييم في جميع أنحاء العالم هي جزء من إطار إعداد تقييم موارد الغابات حتى عام ٢٠٠٠، وبعض البارامترات التي ينبغي قياسها تتصل اتصالا مباشرا بمؤشرات الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني، وهي المؤشرات المحددة، في العمليات الدولية الرئيسية الأربع.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: على منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية المعنية أن تزيد من عدد البارامترات المتصلة باستخدامة المؤشرات التي سيتم تقديرها في العمليات العالمية المقبلة لتقييم الغابات.

٨٦ - وعلى الرغم من أن الفكر النظري المتصل بالمعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني قد قطع شوطا بعيدا، فإن العمل فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعايير والمؤشرات ما زال في بدايته. وهذا التنفيذ يتضمن أن تؤكد البلدان من جديد صلة المعايير والمؤشرات المحددة بالواقع الوطني، ثم اختبارها واعتمادها، من حيث المبدأ، ومن جانب جميع الأطراف المعنية. وفي نهاية الأمر، ينبغي أن تنعكس المعايير والمؤشرات في السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات وأن تدرج في القواعد والأنظمة والتشريعات الوطنية التي تنظم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات والأنشطة المبذولة على صعيد الميدان.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: المبادرات الدولية التي بدأت بالفعل عملية التنفيذ، ينبغي العمل على أن تعزز إلى حد بعيد ما تبذله البلدان من جهود لتختبر وتعتمد على الصعيد المحلي المعايير والمؤشرات المتفق عليها دوليا، مع اشراك جميع الأطراف المعنية في هذه العملية. وينبغي للبلدان المتعاونة في مبادرات أقرب عهدا ولم يتم التوصل فيها بعد إلى مرحلة التنفيذ، أن تعطي أولوية عليا لتلك العملية في المستقبل.

٨٧ - ويمكن أن يعاق التنفيذ، في البداية على الأقل، بسبب الافتقار إلى المعلومات ذات الصلة ببعض المؤشرات في الدراسات الاستقصائية الحالية، أو بسبب أوجه قصور تشوب منهجيات التقييم أو سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخبرات المكتسبة في مبادرات دولية أخرى.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي للبلدان التي أخذت على عاتقها تنفيذ التنمية المستدامة للغابات من خلال تطبيق المعايير والمؤشرات المتفق عليها، أن تخصص موارد كافية للتغلب على القيود المذكورة أعلاه. وينبغي أن يستفاد إلى أقصى حد من خبرات البلدان والمناطق الأخرى من خلال التبادل النشط للمعلومات.

٨٨ - إن تحديد الثغرات في المعلومات والدراية الفنية المتصلة بتنفيذ المعايير والمؤشرات المتعلقة بإدارة المستدامة للغابات يمكن أن يساعد على تحديد أولويات البحوث الوطنية في ميدان الحراجة، وأن يكفل في الوقت ذاته استناد إدارة الغابات إلى مبادئ علمية سليمة.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي أن تستفيد البلدان بشكل تام من الاستجابات المرتدة من المبادرات الجارية المتعلقة بالمعايير والمؤشرات وذلك عند تحديد أولويات البحوث المجراة في المستقبل.

٨٩ - وما برحت العمليات الدولية تركز حتى الآن على وضع مفاهيم للمعايير والمؤشرات الوطنية المتعلقة بإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ هذه المعايير والمؤشرات. وفي الوقت ذاته يجب أن يتوافر الاتساق بين المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني والمعايير والمؤشرات المطبقة على مستوى وحدات إدارة الغابات. وفي حين لا يمكن لتسيير وحدة معينة لإدارة الغابات الوفاء بجميع معايير الاستدامة على الصعيد الوطني، فإنه يجب أن يسهم في الأهداف الوطنية للإستدامة بوجه عام. على أن مسألة وجود صلات بين معايير ومؤشرات المستوى الوطني ومستوى وحدات إدارة الغابات لم يجر تناولها بشكل كاف.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي بذل مزيد من الجهود لتوضيح العلاقة بين المعايير والمؤشرات المطبقة على المستوى الوطني والمعايير والمؤشرات المطبقة على مستوى وحدات إدارة الغابات مع إمكانية إقامة روابط بين المؤشرات على مستوى وحدات إدارة الغابات.

٩٠ - ومن شأن الجهود الرامية الى تحسين الممارسات السائدة لإدارة الغابات ورصد الاتجاهات من خلال تطبيق المعايير والمؤشرات أن تنطوي على احتياجات جديدة وإضافية لجمع وتصنيف وتحليل المعلومات بصورة منتظمة مما يرتب بالتالي التزاما طويل الأجل من جانب فرادى البلدان والمجتمع الدولي. بيد أن القدرة المؤسسية الراهنة، لا سيما في العديد من البلدان النامية، غير كافية لتنفيذ إدارة الغابات فضلا عن رصد استدامتها من خلال تطبيق المعايير والمؤشرات.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: تجدر المبادرة الى تعزيز القدرات الوطنية، وخاصة في البلدان النامية، لا لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات فحسب، ولكن أيضا لجمع وتصنيف بيانات موثوقة لرصد استدامة إدارة الغابات على الصعيد الوطني، ولكفالة أن تكون المعلومات الناتجة مهمة وسليمة علميا وصحيحة تقنيا.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي إشراك المنظمات الدولية المعنية في عمليات سليمة التوقيت ومنتظمة الإيقاع من أجل توليف ونشر المعلومات ذات الصلة على الصعيد العالمي.

٩١ - وإذا أريد تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات على نحو ما حُدّدت مفاهيمها على الصعيد الدولي تنفيذًا واسع النطاق وعلى أساس دائم على الصعيد الوطني، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتضامن الدولي في تقاسم التكنولوجيات، والدراية التقنية، والمعلومات وفي إتاحة الموارد للوفاء بالاحتياجات المشتركة.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: ينبغي أن يولي مجتمع المانحين الاهتمام الواجب للنداءات الموجهة للحصول على مساعدات تقنية ومالية ولتنقل التكنولوجيات الملائمة الى البلدان النامية لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، على نحو ما سجل في "مبادئ الغابات" (وخاصة الفقرات ٨ (ج)، و ١٠، و ١١، و ١٢).

٩٢ - وقليلة هي السياسات المحلية أو الدولية التي لا تؤثر بطريقة أو بأخرى على إدارة غابات دولة ما. فالسياسات الوطنية تؤثر بشدة على مجال الغابات وعلى الأغراض التي تدار من أجلها في قطاعات غير قطاع الحراجة (على سبيل المثال السياسات الاقتصادية العامة، وحياسة الأراضي والتنمية الزراعية، والتوطين)، فضلاً عن أثر التطورات العالمية ومنها مثلاً التطورات الحاصلة في مجال التجارة الدولية.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: من المهم بالنسبة للحكومات أن تكفل جعل السياسات والبرامج في القطاعات خلاف قطاع الحراجة داعمة للتنمية المستدامة للغابات، وأن تشكل الإدارة المستدامة للغابات جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ووفقاً لذلك، ينبغي أن تكون المعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات متصلة بشكل وثيق بمعايير ومؤشرات القطاعات الأخرى.

اقتراح مقدم لاتخاذ إجراء: لكفالة توافر أساس متين لتحقيق نجاح دائم في مجال الإدارة المستدامة، ينبغي كفالة الاتساق الشامل بين تنفيذ المعايير والمؤشرات ومن الأنشطة الأخرى المضطلع بها في متابعة التوصيات الواردة في "مبادئ الغابات" وفي الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١. ويجب إقامة روابط وثيقة مع ما يتخذ من إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي في إطار الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الفصول ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٤٠.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب).

(٢) بيان رسمي غير ملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. (انظر المرجع نفسه).

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول - دال، الفرع ٤، المرفق الأول، الجزء الثالث، القرار ٨، المرفق الثالث.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) الفئة الثالثة: البحث العلمي، تقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات للتنمية المستدامة للغابات: العنصر البرنامجي ٢: معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات.

الحواشي (تابع)

(٦) يمكن في هذا الخصوص إجراء مقارنات بين الخبرات المتوافرة على المستوى الوطني ومستوى وحدة إدارة الغابات. وقد دلت النتائج الأولية للاختبارات التي أجراها مركز البحوث الدولية في مجال الغابات في أندونيسيا وكوت ديفوار والبرازيل أن أكثر من نصف المعايير والمؤشرات لوحدة إدارة الغابات المتعلقة بالإطار القانوني والإطار الخاص بالسياسات، والمتعلقة أيضا بالجانبين الإيكولوجي والانتاجي هي معايير ومؤشرات مشتركة بين مواقع الاختبار الواقعة في البلدان الثلاثة كلها. ولكن كان هناك انخفاض واضح وحاد في هذا المستوى من الخواص المشتركة بين المعايير والمؤشرات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لإدارة الغابات.

(٧) ينبغي، في هذا الصدد، إقامة الروابط المناسبة بين العمل الذي تقوم به البلدان فيما يتعلق بالعنصر البرنامجي الثالث - ١ من برنامج عمل الفريق المخصص.

(٨) من هذه المصطلحات: أرض الغابة؛ الأرض المشجرة الأخرى؛ قابلة للاستغلال؛ غير قابلة للاستغلال؛ غابة كثيفة؛ غابة غير كثيفة؛ حرجة؛ جنبية؛ دغل؛ غابة تحت إدارة نشطة؛ إجمالي الشجر؛ غابة طبيعية؛ غابة مزروعات؛ غابة الأرض والسبات؛ منطقة غابية إيكولوجية؛ الحجم الخشبي على القشرة؛ الكتلة الحيوية؛ الاجتثاث؛ الحطب؛ الفحم النباتي؛ الخشب الصناعي المستدير. انظر: الفاو، ورقة الحرجة رقم ١٣٤، المرفق ٣/٢.

(٩) فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالبحث، ينبغي إيجاد روابط مناسبة مع العمل الذي تقوم به البلدان فيما يتصل بالعنصر البرنامجي الأول - ١ للفريق المخصص.

(١٠) وتضم: مبادرة المنظمة الأفريقية للأخشاب من أجل وضع علامات بيئية خضراء للأخشاب المتأتية من أفريقيا؛ وفريق الدراسات المعني بإدارة الغابات المستدامة، ذات الصلة بمعيار 14000 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (معايير الإدارة البيئية الدولية للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس)؛ ونظام الإدارة والمحاسبة الأيكولوجية للاتحاد الأوروبي الذي يبحث إمكانيات وضع نظام إصدار الشهادات للحرجة بغية استكمال مبادرات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ وفريق الخبراء الأوروبي المعني بإصدار الشهادات للمنتجات الحرجية، الذي يناقش إمكانية إصدار شهادات موحدة للغابات في جميع أنحاء بلدان الاتحاد الأوروبي؛ وكما تناقش الوحدة الجديدة التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بمسائل الصناعة الحرجية مسألة إصدار الشهادات للمنتجات الحرجية؛ ولجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا "فريق المتخصصين" التي أنيطت بها دراسة نتائج إدخال أنظمة لإصدار الشهادات إلى البلدان الأعضاء؛ مشروع بلدان الشمال لإصدار الشهادات للمنتجات الحرجية الذي قامت في إطاره المؤسسات الحكومية، والصناعة الحرجية، ودوائر أصحاب الملكيات الخاصة، ومجموعات المواطنين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بتجميع صفوفها لإنشاء آليات من أجل استحداث آليات لإصدار الشهادات للمنتجات الحرجية تعزيزاً للجهود المبذولة في مجال الإدارة المستدامة للغابات في بلدان الشمال الخمسة (أيسلندا والدانمرك، والسويد، وفنلندا والنرويج). وينبغي في هذا الصدد التنويه أيضا بالدور الذي يؤديه مجلس رعاية الغابات بوصفه "مصدر شهادات لمصدري الشهادات".

الحواشي (تابع)

(١١) تضم هيئات شتى منها مؤسسة وطنية مستقلة، أنشئت في اندونيسيا بدعم حكومي، للمساعدة على إقامة نظام من وضع العلامات البيئية وإصدار شهادات للمنتجات الحرجية. وفي ماليزيا، تعمل الصناعة الحرجية بالدعم المقدم من الحكومة على وضع خطط لإصدار الشهادات للأخشاب ومنتجات الأخشاب المعدة للتصدير. وفي البرازيل، اتخذ قطاع الحراجة الخاص بمبادرات تحت الإسم المختصر "سيرفلور" (CERFLOR)، لإصدار شهادات، بما يكفل إمداد الأسواق المهمة بمواد أولية مقبولة. وثمة مبادرات جارية في هذا المجال في عدة بلدان متقدمة، لا سيما في أوروبا.

(١٢) الأنشطة الأخيرة اشتملت على: اجتماعات عقدها فريق الدراسة المعني بالإدارة المستدامة للغابات، الذي أنشئ في إطار المعيار 14000 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (لندن، آذار/مارس ١٩٩٦، والبرازيل حزيران/يونيه ١٩٩٦)؛ ومؤتمر ماليزيا/كندا المعني بإصدار شهادات للمنتجات الحرجية (كوالا لامبور، ماليزيا، أيار/مايو ١٩٩٦)؛ والمؤتمر الدولي لإصدار الشهادات ووضع العلامات على المنتجات الآتية من الغابات التي تدار بصورة مستدامة (برسبين، استراليا، أيار/مايو ١٩٩٦)؛ وفريق الخبراء العامل المعني بالتجارة ووضع العلامات على الأخشاب وإصدار شهادات الإدارة المستدامة للغابات، المقرر أن ينعقد في بون في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آب/أغسطس، وتشترك في رعايته ألمانيا واندونيسيا.

(١٣) للاطلاع على المعلومات التي يجري جمعها في ٣٤ بلداً أوروبا وفي الولايات المتحدة وكندا فيما يتعلق بآثار الملوثات المنقولة عن طريق الهواء على الغابات، انظر الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/17.

(١٤) يشير ١٢ (من أصل ٢٢ مؤشراً تم النظر فيها) إلى نطاق موارد الغابات؛ و ١ (من بين ١٨ تم النظر فيها) إلى صحة الغابة وحيويتها؛ و ٣ (من بين ١١ تم النظر فيها) إلى إنتاج المنتجات الحرجية الخشبية وغيرها. وتتضمن المؤشرات الإضافية "المحتملة" التي تنتظر المزيد من الاستعراض، ما يلي: نطاق مورد الغابة (٥)؛ التنوع البيولوجي (١)؛ صحة الغابة وحيويتها (١)؛ إنتاج المنتجات الخشبية وغير الخشبية (١)؛ المحافظة على التربة والمياه (٢)؛ الوظائف الاجتماعية والاقتصادية (صفر). ويمكن تصور النظر في إدراج عشرة مؤشرات تضاف إلى المؤشرات الـ ١٦ المحددة أعلاه في التقييمات العالمية، ريثما يتم الحصول على موارد ومعلومات إضافية. انظر E/CN.17/IPF/1996/25.

(١٥) انظر E/CN.17/IPF/1996/10.
